

الحياد الإيجابي ضرورة لتكوين موقف مصر من الثورة السودانية

بواسطة بلال المصري (/ar/experts/blal-alsry/)

مايو

متوفر أيضاً باللغات:

(English (/policy-analysis/egypt-should-adopt-active-neutrality-toward-sudanese-revolution

عن المؤلفين

بلال المصري (/ar/experts/blal-alsry/)

بلال المصري هو دبلوماسي مصري تولى منصب سفير في عدة دول منها أنجولا وساو تومي وبرنسيب والنيجر.



تحليل موجز

مرة أخرى تواجه مصر إشكالية التعامل مع الملف السياسي الأهم لديها ملف السودان فعندما أطاح العقيد عمر البشير في 30 حزيران/يونيو 1989 بالحكومة المنتخبة برئاسة الصادق المهدي زعيم حزب الأمة سارعت مصر بالاعتراف بنظام البشير وبعد فترة وجيزة صفت مصر نظام البشير على انه نظام إسلامي وبدأت الابتعاد عنه ثم توالى سلسلة مُتبادلة من الإجراءات العدائية من بين أخطر نتائجها على مصر أن السودان استبدل تحالفه مع مصر ليكون مع إثيوبيا وفي المقابل تعاملت مصر مع المعارضة السودانية ومع أرتيريا التي كانت تناصب إثيوبيا والسودان العداء.

والآن تكرر مصر نفس الخطأ فبعد الإطاحة بنظام البشير تحالفت مصر مع المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق أول عبد الفتاح البرهان لم تعر اهتماماً بالأطراف الأخرى المعنية وبعد إعلان المجلس (<https://www.chathamhouse.org/expert/comment/will-military-or-people-lead-sudan>) عن عدة إجراءات أبرزها تسليم الحكم للمدنيين بعد عامين رفض الثوار السودانيون الجدول الزمني المقترح وما زالت المفاوضات مستمرة كما أعلن مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي عن رفضه (<https://www.cnn.com/2019/04/16/africa/sudan-african-union-deadline-intl/index.html>) لفكرة بقاء المجلس العسكري لمدة عامين كما عبر أعضاء المؤسسة العسكرية أنفسهم عن رفضهم احتفاظ الجيش بالسلطة.

تبنت مصر رؤية أخرى مُختلفة حيث دعت إلي عقد قمة استثنائية مُصغرة بالقاهرة لبحث الأوضاع في السودان وليبيا وبالنسبة للسودان تمخضت القمة عن مد الفترة الانتقالية التي حددها مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي لتصبح 3 اشهر بدلا من 15 يوما ويبدو أن عقد هذه القمة كان نتاجاً لتنسيق مصري مع المجلس العسكري السوداني ومع المملكة السعودية والإمارات اللتين أعلنتا عن تعهدهما بدعم السودان بمبلغ قدره ثلاثة مليارات دولار بما في ذلك 500 مليون دولار وديعة بالبنك المركزي ومن ثم فقد أخطأت مصر في عدم تعاملها مع طرفي المعادلة السودانية ما دفع (<https://www.reuters.com/article/us-egypt-africa-sudan/african-summit-gives-sudan-military-three-months-for-reforms-idUSKCN1RZ16M>) القوى الثورية إلى الاعتقاد بان مصر تؤيد بقاء المجلس العسكري في السلطة لمدة عامين وربما يصبح المجلس العسكري أقل ميلاً للعمل مع الحكومة.

يُضاف إلى خطأ مصر في عدم تعاملها مع طرفي المعادلة السودانية الحالية خطأ آخر وهو التماهي مع النهج الذي تنتهجه السعودية والإمارات مع الثورة السودانية بل وحتى مع المجلس العسكري إذ أن مصر تعتبر امتداد طبيعي للسودان ولها مصالح استراتيجية واقتصادية وأمنية طويلة الأمد معها وعلى الطرف النقيض لا تمتلك السعودية والإمارات مصالح استراتيجية طويلة الأجل مع السودان كذلك التي تمتلكها مصر إلا أن اهتمامهم بالسودان ينبع في الأساس من رغبتهم في توسيع نفوذهم في منطقة القرن الإفريقي لذلك فمن غير الواضح إذا ما كانت المصالح الخليجية والمصالح المصرية في السودان ستتقاطع على المدى الطويل.

وعلى عكس الدول الخليجية يمكن لمصر أن تحقق أمنها القومي مع أي نظام حكم يختاره الشعب السوداني من خلال قواه السياسية على اختلافها فعلى مدار 30 عام تسبب نظام البشير العسكري في الحاق أضرار بالغة بالأمن القومي المصري بل وأسس لتحالف مع إثيوبيا جاء على حساب علاقته مع مصر لذلك فقد كان على مصر تحري الحياد الإيجابي مثلما تتعامل الولايات المتحدة وإلى حد ما

وفي حين أن إنشاء حكومة مدنية جديدة في السودان قد يتيح لمصر الفرصة لتحسين علاقتها مع جارتها الجنوبية من الضرورة بمكان أن نتذكر أن المجلس العسكري الانتقالي يعتبر في النهاية مُنتجاً للمؤسسة العسكرية السودانية التي أنتجت سابقاً نظم عبود و نميري والبشير التي ثار ضدها الشعب السوداني ولم تؤد ما عليها تجاه الشعب فثلاثتهم أضر بالأمن القومي السوداني فأخزهم ضرب في عهده أمن السودان القومي في مقتل بانفصال جنوب السودان في 9 تموز/ يوليو 2011 وفقاً لاتفاقية السلام بالسودان **القوقعة** في يناير 2005 (<https://www.un.org/press/en/2005/sc8306.doc.htm>) ويُضاف لكارثة انفصال جنوب السودان كارثة أخرى في الشمال أي مع مصر ستظل تعترض استعادة المستوي الطبيعي للعلاقات الثنائية وستظل هذه القضايا تمثل تعقيداً شائكاً بين البلدين ويجب أن تؤخذ قدرة المجلس العسكري الانتقالي على التعامل مع كل من هذه التحديات في الاعتبار

أولاً: التباين الحاد بين مفهومي الأمن القومي لمصر والسودان حيث تميزت نظرية الأمن القومي للبلدين منذ استقلال السودان عام 1956 بخاصيتي الوحدة والتبادلية لكن مع اضطراب العداء بين القاهرة والخرطوم بسبب إجماع نظام مبارك عن دعم السودان لاعتقاده بأن نظام البشير إسلامي مما حدا بالسودان إلي اتخاذ إجراءات تعد عدائية من أهمها تصفية البعثة التعليمية المصرية والاستيلاء على فرع جامعة القاهرة فرع الخرطوم والتضييق على فروع الشركات المصرية بالسودان والاستيلاء على كثير من دور الري المصري بالسودان وتجميد اجتماعات الهيئة الفنية الدائمة لمياه النيل

قضت تلك الإجراءات على مبدأ وحدة الأمن القومي الذي شكل العلاقات الثنائية بين البلدين لعدة عقود لدرجة أن الرئيس البشير صرح في مؤتمر صحفي مشترك بأديس أبابا أشار فيه إلى " إنه لا سقف للتعاون بيننا في المجال الأمني إذ إن أمن أثيوبيا هو أمن السودان وأمن السودان هو أمن أثيوبيا".

ثانياً: هناك اختلاف غير مسبوق بين الموقفين المصري والسوداني إزاء قضية مياه النيل حيث توترت العلاقات بين البلدين عندما أيدت الخرطوم بناء السد نظراً لاحتياجها للكهرباء حيث ترى السودان أن مصر قد تعدت على حصتها من مياه النيل وقد اشتعلت الأزمة بين البلدين بعد نشر صحيفة أثيوبية (<https://www.aljazeera.com/news/2018/01/egypt-sudan-contentious-dam-talks-180102123313038.html>) تقارير تفيد بان القاهرة طلبت رسمياً من أثيوبيا استبعاد السودان من مفاوضات السد وهو ما نفاه الجانب المصري ([https://www.egyptindependent.com/egypt-denies-requesting-exclusion-of-sudan-from-ethiopian-dam-\(-negotiations-](https://www.egyptindependent.com/egypt-denies-requesting-exclusion-of-sudan-from-ethiopian-dam-(-negotiations-/)

وتؤكد بعض التصريحات الرسمية التي صدرت عن الجانب السوداني عن وجود أزمة حقيقية بين البلدين فعلي سبيل المثال صرح وزير الري السوداني أمام جلسة للبرلمان في 30 كانون الثاني/يناير 1994 ما نصه "أن هناك مساع لاتفاقية شاملة تضم جميع دول حوض النيل تختص بتوزيع المياه وأن الوضع الحالي مُحجف للسودان " وهو ما يعكس تأييد غير مباشر لاتفاق عنتيبي 2010 الذي وقع عليه سته دول من دول حوض النيل من جملة عشرة دولة والذي ترفضه مصر

ورغم أن مصر والسودان مُرتبطتان باتفاقية الانتفاع الكامل من مياه النيل المُوقعة بالقاهرة في 8 تشرين الثاني /نوفمبر 1959 إلا أن هذه الاتفاقية التي تنص على التشاور الثنائي لم تمنع الجانب السوداني من أن يكون له موقف مُضاد للموقف المصري في ما يتعلق بالمواصفات الفنية لسد النهضة الإثيوبي الذي يتيح لإثيوبيا حجز 74 مليار متر مكعب مما يضر بحصة مصر الثابتة بموجب اتفاقية 1959 والبالغة 55,5 مليار متر مكعب

وفي حقيقة الأمر تأسس الموقف السوداني من السد على معطيات سياسية لا فنية وفي هذا أشارت صحيفة الشرق الأوسط السعودية الصادرة بلندن في كانون الأول / ديسمبر 2013 بالإحالة على مصدر مسئول بوزارة الري المصرية قوله "إن الرئيس البشير تحدث عن إيجابيات السد مُتجاهلاً للسلبات وتأثير السد على حصة مصر من مياه النيل". ومن ثم عكس ذلك بشكل واضح انهيار التنسيق السياسي بين البلدين

ثالثاً: النزاع على حلايب ففي سياق الرد على الإجراءات العدائية لنظام البشير المُشار إليها تصاعدت وتيرة التوتر بين النظامين إلى درجة أن أصبحت المواجهات العسكرية وشيكة خاصة بعد أن نشرت القوات المسلحة المصرية قوة تابعة لها في حلايب في آذار/مارس 1992 واستطاعت إحكام سيطرتها على الحدود وفقاً لخط 22 درجة شمالاً وكانت شركة جنوب الوادي المصرية للبتترول قد قامت بطرح قطاعات للتنقيب عن النفط والغاز في منطقة حلايب على البحر الأحمر وهوما اعتبره وزير النفط السوداني سعد الدين البشري " تدخلاً مباشراً في صلاحيات وزارة النفط والغاز السودانية" نظراً لان امتياز حلايب يقع تحت دائرة صلاحيات وزارة النفط السودانية وفق الخرائط المعتمدة من قبل الهيئة العامة للمساحة ووزارة الدفاع ويجدر بالذكر أن نظام الرئيسين نميري والبشير منحا ترخيص بحث وتنقيب عن البترول في حلايب لشركات أجنبية مثل (TEXAS EASTERN) الأمريكية ولما احتجت مصر لحدي السفارة الأمريكية بالقاهرة بمذكرة مُؤرخة في 4 نوفمبر 1980 سحبت هذه الشركة معداتها وفي 1991 منحت الحكومة السودانية امتياز تنقيب عن البترول لشركة كندية

التي اضطرت للانسحاب ايضا

كما رفضت مصر أكثر من مرة دخول مسؤولين وبرلمانيين سودانيين إلى المنطقة المتنازع عليها كما ضمتها إلى دوائر الانتخابات المصرية التي جرت في مايو/أيار 2014 وهي الخطوة التي أثارت غضب حكومة الخرطوم وهو نفس ما سبق وفعله نظام نميري والبشير اللذين جعلوا من حلايب دائرة انتخابية في انتخابات 1986 وفي الانتخابات المختلفة بعد الانقلاب العسكري في 30 يونيو 1989). ظل ملف حلايب شائكا حتى الإطاحة بنظام البشير وبالطبع كانت هناك علاقة تبادلية سلبية بين النزاع على حلايب وكل مكونات العلاقة المصرية / السودانية التي أضررت بسبب عدم أهلية نظامي الخرطوم والقاهرة وتدني قدرتهما على التعايش وحل النزاع وبينما تمثل الثورة فرصة لإعادة العلاقات بين البلدين فإن سياسة الحياد النشط بشأن قضية حكومة السودان تمثل الخيار الأكثر احتمالا لتحقيق النجاح

وبالنظر إلى ثقل الصراع الطويل الأمد بين السودان ومصر وبما أن حكومة برهان تتبنى نفس وجهات النظر التي تبنتها المؤسسة العسكرية في السودان فلا ينبغي على مصر أن تتوقع أن يتبنى المجلس العسكري الانتقالي موقفا مغايرا لموقف البشير عندما يتعلق الأمر بمصر

إن التناول المصري حالياً لملف السودان لا يختلف عن تناول نظام مبارك الذي كان بإمكانه تحقيق المزيد من النجاح لو أنه أولي الاهتمام - خلال الأيام الأولى لحكم البشير- بالعناصر السياسية المكونة للسودان والتي تضمنت السلطة الحاكمة والأحزاب السياسية المختلفة والشعب السوداني نفسه

والآن يجدر بجميع الأطراف بذل المزيد من الجهود لإشراك تلك المجموعات المختلفة فالسودان مستودع الجانب الأعظم من الأمن القومي المصري ويستحق ذلك فهو نطاق مصر الاستراتيجي ولن يجدي التعامل معه بتكتيكات قصيرة الأجل وعلى الرغم من أن السياسيين في البلدين يتحدثون عن أفق للحل السياسي إلا أن قضايا الخلافية بين البلدين تبقى عالقة وتخضع لحالة من الابتزاز السياسي

السياسي

موصى به



BRIEF ANALYSIS

[Iran Takes Next Steps on Rocket Technology](#)

//

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)



تحليل موجز



BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

◆

Ido Levy ,

Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)